نظام التسعيرة الجديد لمياه الشرب المنتهج في الجزائر و مدى فعاليته

د.فرحي كريمة
د.رشيد فراح
جامعة البويرة - الجزائر

الملخص:

إن التعامل مع المياه كسلعة اقتصادية يتطلب أن يكون لها ثمن و كلفة . إلا أن الواقع غالبا ما يتم التغاضي فيه عن الكلفة الحقيقية للمياه عند تزويد مختلف القطاعات بها ، فالناس يعتقدون أن المياه سلعة مجانية أي لا ينبغي إدخالها في مجال التسعير الاقتصادي مما يؤدي إلى نتائج عكسية لأن إمدادات المياه مكلفة جدا ، كما أن الجهات المسؤولة عن إدارة شؤون المياه في معظم مناطق العالم كانت حتى فترة قريبة تقدم المياه للمستهلكين بشكل شبه مجاني ، و أما اليوم فنجد أن معظم الدول ، و لا سيما في العالم النامي ، تقدم المياه بسعر لا يغطي الكلفة الحقيقية لإنتاجها و تزويدها ، مما يشجع على الإسراف وتبديد هذه الثروة .

و مع ازدياد الطلب على المياه و ظهور بوادر العجز المائي بدأت الدول تنتبه إلى ضرورة وضع أسعار للمياه تعكس الكلفة الحقيقية لها ، و من ثم تحفيز المستهلكين على ترشيد استهلاك المياه و استخدامها بطريقة عقلانية بعيدة عن الهدر و التبديد .

الكلمات المفتاحية: المياه ، سلعة اقتصاديه ، التسعير الاقتصادي ، تكلفة المياه.

Résumé:

Traiter avec de l'eau comme un bien économique nécessite un prix et des coûts. Cependant la réalité est souvent négligée sur Le vrai coût de l'eau quand il est fourni à divers secteurs, Les gens croient que l'eau est un bien gratuit (en d'autres termes il ne devrait pas être entré dans le champ de la tarification économique) ce qui conduit à des résultats négatifs Parce que l'approvisionnement en eau est très cher, en plus les Autorités chargées de la gestion de l'eau dans la plupart des régions du monde jusqu'à récemment offraient de l'eau aux consommateurs presque gratuits, Mais aujourd'hui, nous constatons que la plupart des Etats, en particulier dans le monde en développement, offrent l'eau par un prix qui ne couvre pas le coût réel de production et d'approvisionnement, ce qui encourage l'extravagance et la dissipation de cette richesse.

Mots clés: eau, un bien économique, la tarification économique, Le coût de l'eau.

المقدمة:

من المسلم به اليوم عبر العالم و قد أكدت على ذلك جميع المؤتمرات التي عقدت في موضوع السياسة المائية ، أن الدعائم الاقتصادية تبقى الأنسب و الأليق في تسيير المياه . فالمستعمل إذا أراد أن ينتفع بالماء في بيته فما عليه إلا أن يدفع مقابل الخدمة، لأن مقدم الخدمة يستثمر ماله في تعبئة هذا المورد و معالجته و نقله و توزيعه ، كما أنه يستغل المنشآت المائية المناسبة لذلك ، و هذا يكلفه أعباء مالية لا تستطيع الدولة توفيرها إلى ما لا نهاية ، و يتعين عليه إذن تحميل هذه الأعباء على المستعملين أو المنتفعين . لأنه إذا لم تتوافر مخصصات مالية مستدامة عبر استعادة جزء أو كل تكاليف إنتاج سلعة أو خدمة معينة ، فإن الجهاز الإداري المنوط بتوفير تلك الخدمة سوف يعجز عن الاستمرار في توفيرها بالكمية و النوعية المحددة . بعبارة أخرى ، فإنه يمكن القول أن استمرار الجهاز الإداري و التنظيمي في أداء وظيفة توفير الخدمة ، إنما هو رهن بتطبيق مبدأ " استرداد التكلفة ".

بإمكان مقدم الماء أن يؤثر على الاستهلاك باتخاذ إجراءات الردع ، يتصدرها السعر ، فكما هو معروف فإن سعرا منخفضا يقابله طلب مرتفع و أن سعرا مرتفعا يقابله طلب أقل.

في إطار هذه الدراسة سنتطرق إلى نظام التسعيرة الجديد لمياه الشرب المنتهج في الجزائر و مدى فعاليته ، و التي هي عبارة عن السعر الذي يجب أن يدفعه المستهلك ليتلقى في منزله تموينا بالمياه الصالحة للشرب .

و من أجل التحكم في الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة أقسام . حيث يتناول القسم الأول أهداف سياسة التسعير ، في حين يتناول القسم الثاني التسعيرة الجديدة لمياه الشرب و التطهير في الجزائر ابتداء من جانفي 2005، و أخيرا يعرض القسم الثالث مقارنة بين سعر بيع الماء الصالح للشرب و تكلفة إنتاجه في الجزائر.

أولا: أهداف سياسة التسعير

تختلف الأهداف المعلنة لسياسة تسعيرة المياه بين دول العالم ، فالهدف المعلن في الدول الفقيرة بالمياه هو الحد من الهدر المائي الذي يمارسه المستهلك في حياته اليومية من خلال فرض تسعيرة تصاعدية للمياه تجبر المستهلك على الحد من الهدر أو الاستهلاك غير المبرر و بالتالي توفير المياه . أما في الدول الغنية بالمياه فالهدف يكمن في استرداد التكاليف الحقيقية للمياه و تحميل المستهلك العبء المالي لتكاليف المياه بدلا من الدولة .

و يمكن أن تراعي أهداف سياسة التسعير واحدا أو أكثر من الاعتبارات التالية[1] :

- توزيع الموارد بطريقة فاعلة و عادلة بين مختلف القطاعات الاستهلاكية و داخل القطاع ذاته .
- تلبية اعتبارات العدالة والإنصاف وقدرة المستهلكين على الدفع ولا سيما الفقراء منهم .
- زيادة الإيرادات و توفير موارد مالية تستخدم لتغطية الاحتياجات المالية اللازمة لتوفير الخدمة و تشغيل المنشآت المائية و صيانتها، و التوسع في تطوير المصادر الجديدة .
- إعانة المناطق الخاصة لتشجيع التنمية السريعة .
- توفير حوافز للمحافظة على المياه ، و لاعتماد تكنولوجيات مقتصدة في استهلاك المياه .

---

[1] - محمود الأشرم ، " **اقتصاديات المياه في الوطن العربي و العالم** " (ط1 ؛ بيروت ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001)، ص 4 .

و هناك طـرق عديدة لتحديد التعريفــة المناسبــة للمياه ، أقصــاها أن تغطي التعريفــة ليس فقــط كلفــة التشغيل والصيانــة وتوصيل المياه إلى المستخدم والتكاليف الرأسمالية بل ، يضاف إلى ذلك كلفة استنفاذ الموارد و الضرر البيئي الناجم عن ذلك ، مع الأخذ بالاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمستهلكي المياه [1].

و هناك عدة أشكال لتعريفة المياه و هي كما يلي [2]:

– السعر المقطوع : و هو مبلغ معين يدفعه المستهلك شهريا نظير استخدامه للمياه ، من دون النظر إلى الكمية المستخدمة . وهذا الشكل من التعريفة يشجع على الإسراف ، إذ أنه لا يوجد ما يمنع من الزيادة في الهدر ، و خاصة في غياب الوعي لدى المستهلكين . و غالبا ما يتم تطبيق هذه التعريفة في المناطق التي لا يوجد بها عدادات مياه .

– السعر الثابت لوحدة الاستهلاك : و بحسب هذا النوع يتم تحصيل مبلغ معين لقاء كل وحدة حجم من المياه يتم استهلاكها (مثلا دولارا لكل متر مكعب) . و هذا النوع من التعريفة يكون أثره محدودا في كبح الاستهلاك ، و لا سيما في المجتمعات ذات الدخل العالي .

– السعر التصاعدي بحسب كمية الاستهلاك : حيث يتم تقسيم المستهلكين إلى شرائح* بحسب كمية المياه المستهلكة ، و يزداد سعر المياه كلما زاد الاستهلاك و هذه الطريقة هي إحدى الطرق الفاعلة في خفض الاستهلاك ، خاصة عندما تكون الزيادة كبيرة في سعر المياه مع ازدياد الاستهلاك ، مما يحفز المستهلكين على خفض الاستهلاك ليبقى ضمن الشريحة ذات الدخل المنخفض .

ولصيغة رسوم الشرائح التصاعدية بعض السلبيات، ففي بعض الحالات قد لا تستفيد الفئات المستهدفة من السكان من السعر المدعم أو ما يصطلح على تسميته بالشريحة « الاجتماعية » . و هذا هو الحال في الأحياء التي تقطنها الفئات المحدودة الدخل ، حيث تستخدم عدة أسر تعيش تحت سقف واحد وصلة واحدة بالشبكة ، و تتم محاسبتهم على أساس الاستهلاك الكلي المقروء من وحدة قياس واحدة . ولهذا يكون رقم الاستهلاك مرتفعا مما يضعهم في شريحة استهلاكية ذات تعريفة أعلى .

---

[1] – اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، " **إدارة الطلب على المياه** " (الأمم المتحدة ، نيويورك 2002)، ص 4 .

[2] – هاني أحمد أبو قديس " **استراتجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية** " (العدد 93 ؛ أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2004) ، ص 32 .

* – في مدينة برشلونة باسبانيا، أدت محاسبة المستهلكين عن المياه التي يستهلكونها من خلال العدادات، وتغيير نظام التسعير إلى نظام الشرائح الاستهلاكية إلى خفض الاستهلاك بنسبة 17%. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أظهرت دراسة أن زيادة أسعار المياه حفزت 46% من المستهلكين على استخدام الأدوات الموفرة للمياه مثل صنابير المياه القليلة التدفق والدش . انظر في : هاني احمد أبو قديس ، مرجع سبق ذكره ، ص 34 .

و زيادة على ذلك ، فإن تحليل لتوزيع الدعم عبر الشرائح الاستهلاكية يوضح أن مستهلكي الشريحة الأولى ليسوا بالضرورة هم الأكثر استفادة من نظام التسعير[1] .

إن عدم المساواة في توفير المياه لا يقتصر على إتاحة الحصول عليها و نفقاتها فحسب ، بل يتمثل في السعر . فمن الموضوعات المتكررة فيما يتعلق بتوفير المياه عبر أرجاء العالم النامي العلاقة العكسية بين السعر و القدرة على الدفع[2]. فبعض من أشد الأفراد فقرا ممن يقيمون في الأحياء الفقيرة الحضرية يدفعون بعضا من أعلى أسعار المياه في العالم** . و الأسباب وراء هذه العلاقة العكسية بين أسعار المياه و القدرة على الدفع في العديد من البلدان متنوعة ، إلا أن أحد أهم هذه العوامل في المناطق الحضرية هو مسافة السوق بين مستخدم المياه و المرفق . فالأسر التي لديها اتصال و ربط مباشر بالشبكة عبر صنبور بالمنزل يمكنها الحصول على الماء من الجهات الرسمية المزودة بالمياه بسعر أرخص ، بينما الأسر الفقيرة التي ليس لديها توصيلة بالمرفق تضطر إلى شراء مياه المرفق عبر شبكة من الوسطاء . و ترتفع الأسعار بشدة مع انتقال المياه عبر الوسطاء (أصحاب شاحنات المياه و البائعين وغيرهم من الناقلين) . و بطبيعة الحال ، يؤدي وجود اتصال مباشر بالشبكة إلى تخفيض سعر وحدة المياه . و هكذا تساعد هذه العوائق على تفسير التفاوتات في الحصول على شبكة المياه[3] .

إن مبدأ العدالة و الإنصاف في توزيع و تسعير المياه أمر يتوجب الأخذ به من الناحية الإنسانية ، ففي المناطق الغنية يجب أن تكون تسعيرة المتر المكعب من المياه التي تزيد عن المتطلبات الأساسية للفرد أضعاف ما يمكن أن يدفعه الفرد في المناطق الفقيرة ذات الدخل المحدود . لأن الاستخدامات الإضافية للمياه في المناطق الغنية في أكثر الأحيان ، تكون بسبب امتلاك الأغنياء للمسابح الخاصة و نافورات المياه و ري الحدائق و غسل السيارات ... الخ . في حين أن الزيادة في الاستخدامات في المناطق الفقيرة غالبا ما تكون لسد الاحتياجات أو نتيجة فرط الاستخدام غير المبرر بسبب الجهل و التخلف .

في الحقيقة من الممكن أن يكون تسعير المياه أداة فعالة لإدارة خدمة المياه بوجه عام ، و إدارة الطلب على المياه على نحو خاص و تستطيع رسوم المياه أن تدر إيرادات تغطي مصاريف التشغيل (بما في ذلك الصيانة) و تمويل الإحلال و التجديد في المعدات بما

---

[1] – عبد الرافع عابد لحلو ، " **القيمة الاقتصادية للمياه** " ، في إليسار بارودي ، عبد الرافع عابد لحلو ، بيومي عطية ، " **إدارة الطلب على المياه : السياسات و الممارسات و الدروس المستفادة من منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا** "(ط1 ؛ بيروت ، لبنان: الدار العربية للعلوم 2006)، ص 56 .

[2] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، " **تقرير التنمية البشرية للعام 2006 ، ما هو ابعد من الندرة : القوة و الفقر و أزمة المياه العالمية** " (الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2006)، ص 52 .

** – في مانيلا (بالفلبين) يحصل ما يقدر بأربعة ملايين شخص على المياه المعاد بيعها من الأكشاك أو البائعين بعربة يد أو عمليات التوصيل من خلال الصهاريج. حيث تتراوح فواتير المياه الشهرية الخاصة بهم ما بين 10– 20 دولارا . وعلى النقيض ، تدفع الأسر المتصلة مباشرة بمرفق المياه في المتوسط ما يتراوح بين 3– 6 دولارات شهريا ، بينما تستهلك في الواقع خمسة أضعاف ما تستهلكه الأسر الفقيرة من المياه . انظر في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، " **تقرير التنمية البشرية للعام 2006 ، ما هو ابعد من الندرة : القوة و الفقر و أزمة المياه العالمية**" مرجع سبق ذكره ، ص 52 .

[3] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، " **تقرير التنمية البشرية للعام 2006 ، ما هو ابعد من الندرة : القوة و الفقر و أزمة المياه العالمية** " ، مرجع سبق ذكره، ص 52 .

يضمن استدامة الخدمة و مرافقها. و يتعين أن تكون أسعار المياه عادلة و منصفة بحيث تراعي مدى قدرة المستهلكين على دفع الكلفة و خاصة الفقراء منهم الذين يجب دعمهم[1].
و على الرغم من إدراك أهمية وضع السعر الحقيقي للمياه الذي يغطي الكلفة الحقيقية ، ما زالت هناك عوائق تحول دون ذلك ، منها ما يتعلق برفض الزيادة لأسباب سياسية و اقتصادية و اجتماعية* و منها ما يعود بطبيعته إلى ضعف البناء المؤسسي للجهات المسؤولة عن المياه و عدم قدرتها على تحصيل الرسوم . وللتغلب على هذه العوائق يجب الاتصال بجمهور المستهلكين لشرح الحاجة إلى رفع الأسعار ، و لشرح الخطوات التي يمكن للمستهلكين إتباعها للإبقاء على الكميات المستهلكة من المياه منخفضة . و لتجنب حدوث فوضى في القطاعات الاستهلاكية قد تنعكس على مستوى الإنتاج و أسعار السلع الاستهلاكية نتيجة رفع الأسعار المفاجئ للمياه ، ينصح برفع الأسعار بصورة تدريجية ، فمتى أدرك المستهلكون أن المياه ستكون ذات سعر أعلى في السنوات القادمة ، فسيكون لديهم الوقت الكافي لتعديل أنماط استخداماتهم للمياه و التكيف مع الأوضاع المستجدة .

ثانيا: تسعيرة الخدمات العمومية للتزويد بالماء الصالح للشرب و التطهير في الجزائر إبتداءا من جانفي 2005

يخضع نظام التسعيرة الجديد هذا الذي دخل حيز التنفيذ إبتداءا من جانفي 2005 و المطبق حاليا في الجزائر لمنطق التسعيرة حسب المناطق الإقليمية الموافقة للأحواض الهيدروغرافية الخمسة المنتشرة عبر كامل التراب الوطني ، و حسب فئات المستعملين و أقساط استهلاك الماء[2] و تنقسم التسعيرة العمومية الحالية للتزويد بالماء الصالح للشرب و التطهير إلى فئتين : فئة خاصة بالخدمة العمومية للتطهير ، و أخرى خاصة بالخدمة العمومية للماء الشروب .
و تختلف تسعيرة الخدمات الخاصة بهذه الفئتين حسب المناطق الجغرافية الموافقة للتقسيمات الإقليمية حسب الأحواض الهيدوغرافية ، حيث تتغير الأسعار القاعدية الخاصة بخدمات التطهير في المناطق التسعيرية الإقليمية الخمسة من (2,10 دج / م^3) إلى (2,35 دج / م^3) دون الرسوم المطبقة على مختلف المناطق التسعيرية الإقليمية ، بينما تتغير الأسعار القاعدية الخاصة بالخدمات العمومية للماء (التزويد بالماء الشروب) من (5,8 دج / م^3) إلى (6,30 دج / م^3) دون الرسوم المطبقة عل مختلف المناطق التسعيرية الإقليمية كما هو مبين في الجدول رقم (1) :

---

[1] – عبد الرافع عابد لحلو، مرجع سبق ذكره ، ص 64 .

* – على سبيل المثال تتنوع أسباب الرفض المصري لسياسة تسعير مياه الري لعدة مبررات ، فمن الناحية الاقتصادية فان الفلاح المصري ، في حقيقة الأمر، يدعم الاقتصاد المصري ببيعه منتجات تقل أسعارها كثيرا عن مثيلاتها في الدول المجاورة أو باقي دول العالم. ومن الناحية الاجتماعية يعتبر الفلاح المصري من أكثر الشرائح الاجتماعية قربا من خط الفقر. ومن ثم ، فإنه من غير المقبول تحميله بأية أعباء إضافية. انظر في : ضياء الدين القوصي ، "**تسعيرة المياه**" ، مجلة " **الماء والنماء** " (العدد 13 ، وزارة الموارد المائية والري المصرية ، وحدة الإعلام المائي، فيفري 2004) ، ص ص 20–21 .

[2] - Boukhari S , Djebbar Y, Abida H , « **Prix Des Services De L'eau En Algérie , Un Outil De Gestion Durable** » , 4éme Conférence Internationale Sur Les Ressources En Eau Dans Le Bassin Méditerranéen , L'Hôtel Aurassi - Alger 22-23 Mars 2008 , p 3 .

الجدول رقم (1) : قائمة الأسعار القاعدية للخدمات العمومية للتطهير والتزويد بالماء الشروب حسب المناطق التسعيرية الإقليمية (إبتداءا من جانفي 2005)

المناطق التسعيرية الإقليمية	السعر القاعدي للخدمة العمومية للماء الشروب (دج / م^3)	السعر القاعدي للخدمة العمومية للتطهير (دج / م^3)	الولايات المغطاة
الجزائر	6,30	2,35	الجزائر- البليدة- المدية – تيبازة - بومرداس – تيزي وزو - البويرة – برج بوعريريج - المسيلة – بجاية - سطيف.
وهران	6,30	2,35	وهران - عين تموشنت - تلمسان – مستغانم- معسكر - سيدي بلعباس - سعيدة – النعامة - البيض.
قسنطينة	6,30	2,35	قسنطينة - جيجل – ميلة- باتنة - خنشلة - بسكرة – عنابة - الطارف - سكيكدة - سوق أهراس- قالمة- تبسة- أم البواقي.
الشلف	6,10	2,20	الشلف - عين الدفلة - غليزان – تيارت - تيسمسيلت – الجلفة.
ورقلة	5,80	2,10	ورقلة - الوادي - إليزي - الأغواط – غرداية- بشار- تندوف – أدرار- تمنراست

Source : Articles 10-12 et 17 du décret exécutif N°05-13 du 28 Dhou el kaada 1425 correspondant au 09 Janvier 2005 fixant les règles de tarification des services publics d'alimentation en eau potable et d'assainissement ainsi que les tarifs y afférents.

إذن ، و كما هو مبين في الجدول رقم (1) ، فإن نظام التسعيرة الحالي للتزويد بالماء الصالح للشرب و التطهير مبني على وضع خمسة (05) مناطق تسعيرية إقليمية موافقة للأحواض الهيدروغرافية و يحدد لكل منطقة تسعيرية إقليمية ، سعر قاعدي للخدمة العمومية للماء الشروب تتغير من (5,80 دج / م^3) إلى (6,30 دج / م^3) ، وسعر قاعدي للخدمة العمومية للتطهير يتغير من (2,10 دج / م^3) إلى (2,35 دج / م^3).

و تتضمن التسعيرة الحالية للخدمات العمومية للتزويد بالماء الشروب ما يلي :

- التكاليف المالية المتعلقة بالاستغلال و التي تتكون أساسا من :
  - الأجور .
  - معدات و لوازم إصلاح و صيانة المنشآت (Les installations) ، التجهيزات ، الشبكات ، ...الخ .

- مصاريف الطاقة الكهربائية .
- مواد معالجة الماء .
- تكاليف جزء من الاستثمار التي تتكون من : تكاليف تجديد و تطوير الهياكل و المنشآت المائية .

ملاحظة : تكاليف استغلال و صيانة السدود تبقى على عاتق الدولة و لا تدمج في تسعيرة الماء الشروب .

و تتألف البنية التسعيرية الحالية من 03 فئات من المستعملين كما هو مبين في الجدول رقم (2) :

الجدول رقم (2) : سلم تسعيرة الخدمات العمومية للتزويد بالماء الصالح للشرب و التطهير (إبتداءا من جانفي 2005)

فئات المستعملين	أقساط الاستهلاك كل ثلاثة(03) أشهر	الخدمة العمومية للتزويد بالماء الشروب		الخدمة العمومية للتطهير	
		معاملات الضرب	سعر الوحدة المطبق (دج / م^3)	معاملات الضرب	سعر الوحدة المطبق (دج / م^3)
I - المنازل (الأسر)	القسط الأول من 0 إلى 25 م^3	1,0	1,0 X الوحدة القاعدية لخدمات الماء(*)	1,0	1,0 X الوحدة القاعدية لخدمات التطهير(**)
	القسط الثاني من 26 إلى 55 م^3	3,25	3,25 X الوحدة القاعدية لخدمات الماء	3,25	3,25 X الوحدة القاعدية لخدمات التطهير
	القسط الثالث من 56 إلى 82 م^3	5,5	5,5 X الوحدة القاعدية لخدمات الماء	5,5	5,5 X الوحدة القاعدية لخدمات التطهير
	القسط الرابع أكثر من 82 م^3	6,5	6,5 X الوحدة القاعدية لخدمات الماء	6,5	6,5 X الوحدة القاعدية لخدمات التطهير

* – الوحدة القاعدية لخدمات الماء أو السعر القاعدي للتزويد بالماء الصالح للشرب ، يعرف على أنه سعر المتر المكعب الواحد من الماء المستهلك في القسط الأول من الفئة الأول من المستعملين .و هذا السعر مختلف حسب المناطق التسعيرية الإقليمية حيث تتراوح كما أشرنا إليه سابقا من 5,80 إلى 6,30 دج / م^3 .

** – الوحدة القاعدية لخدمات التطهير أو السعر القاعدي لخدمات التطهير، يعرف على أنه سعر المتر المكعب الواحد من الماء المستهلك في القسط الأول من الفئة الأولى من المستعملين، و هذا السعر مختلف أيضا حسب المناطق التسعيرية الإقليمية حيث يتراوح من 2,10 إلى 2,35 دج / م^3 .

II - الإدارات و قطاع الخدمات	قسط موحد	5,5	5,5 X الوحدة القاعدية لخدمات الماء	5,5	5,5 X الوحدة القاعدية لخدمات التطهير
III – الوحدات الصناعية و السياحية	قسط موحد	6,5	6,5 X الوحدة القاعدية لخدمات الماء	6,5	6,5 X الوحدة القاعدية لخدمات التطهير

المصدر : من إعداد الباحثان استنادا إلى معلومات تم الحصول عليها من:
Système Euro-Méditerranéen d'information sur les savoir-faire dans le Domaine de l'eau , **« Approvisionnement En Eau Et Assainissement Au Niveau Local : Rapport par pays, Algérie »** , Novembre 2005 , P 20 .

كما هو مبين في الجدول رقم (2) فإن البنية التسعيرية الحالية تتضمن ثلاثة **(03)** فئات من المستعملين : المنازل ، الإدارات و الحرفيون و قطاع الخدمات ، الصناعة و السياحة . و كما هو موضح في الجدول فإن الفئة الأولى من المستعملين (المنازل) مقسمة إلى أقساط أو شرائح استهلاكية كل ثلاثة (03) أشهر ، الشريحة الأولى و التي تسمى أحيانا " شريحة اجتماعية " ، موجهة لتغطية الحد الأدنى من احتياجات الأسرة و هي مفوترة بسعر أدنى يساوي السعر القاعدي لكل متر مكعب من الماء المستهلك ، ثم يرتفع سعر البيع بسرعة كبيرة بالنسبة لشرائح الاستهلاك الأعلى .

ثالثا: مقارنة بين سعر بيع الماء الصالح للشرب و تكلفة إنتاجه في الجزائر

يعتبر استعمال الماء خدمة تتطلب دفع ثمنها ، لأن المؤسسة التي توفر هذه الخدمة مطالبة بالاستثمار قصد تعبئة الماء و معالجته و نقله و توزيعه . كما يجب على هذه المؤسسة أن تستغل المنشآت المائية ، و يشكل ذلك بالنسبة لها أعباء مالية يجب استرجاعها .

لقد بقي السعر القاعدي للتزويد بمياه الشرب إلى غاية سنة 1985 عند مستوى (01 دج / م^3) ، و رغم مراجعة هذا السعر بالزيادة منذ ذلك الوقت 8 مرات آخرها كان في جانفي 2005 حيث وضع نظام تسعير جديد بأسعار قاعدية تتغير من (5,80 إلى 6,30 دج /م^3) . إلا أن التسعيرة الحالية المطبقة بالنسبة للمتر المكعب من الماء ما تزال بعيدة عن السعر الحقيقي الذي تتحمله الخزينة العمومية للدولة . فسعر الماء الشروب المفوتر للجزائريين لا يعكس الكلفة الحقيقية لحشد و معالجة و توصيل المياه إلى المستهلك ، حيث لا يتعدى متوسط ما يدفعه المواطن الجزائري للحصول على الماء الشروب (19 دج / م^3) على المستوى الوطني ، في حين أن السعر الحقيقي لخدمات المياه (تكلفة خدمات المياه) على المستوى الوطني يقدر بـ (29 دج / م^3) عندما يتضمن فقط تكاليف الاستغلال[1] . و إذا

[1]- وزاره الموارد المائية، وثائق داخلية غير منشورة .

أضيفت له تكاليف تجديد و تطوير الهياكل و المنشآت المائية و تكاليف الاستثمار الأخرى فإن الثمن سيرتفع أكثر* .

ويرى بعض المختصين في شؤون المياه أن خسائر مؤسسة الجزائرية للمياه قد تزداد في زيادة مستمرة نظرا للارتفاع المستمر لأسعار معدات و أدوات إصلاح و صيانة الشبكات و التجهيزات** ، دون أن تقابلها زيادة مماثلة في أسعار بيع المياه .

و ترتبط أسعار المياه أيضا بمعدلات نمو تسعيرات الكهرباء ، فهذه الأخيرة مرشحة للارتفاع في السنوات المقبلة ، و إذا بقيت أسعار بيع الماء على حالها دون زيادة في المستقبل فإن خسائر الجزائرية للمياه ستكون أيضا مرشحة للارتفاع أكثر مستقبلا .

في الحقيقة التسعيرة الحالية لبيع الماء تجعل كل المؤسسات العمومية المكلفة بإنتاج و توزيع الماء عاجزة (مفلسة) ، غير قادرة على تغطية تكاليف الأنشطة التي يتكلفون بها ، و بالتالي فإن هذه التسعيرة لا تسمح بالتطبيق الفعلي لمقياس الاستقلالية المالية للمؤسسات وهكذا فإن الخدمة المقدمة تبقى رديئة .

إن إعادة النظر في هذا السعر و ضبطه ليتلاءم مع تكاليف الإنتاج*** أصبح ضروريا إذا أردنا أن تعمل شبكاتنا بصفة جيدة و محاربة التبذير، و ترشيد و عقلنة استهلاك الماء ، و انطلاق المشاريع للمحافظة على هذا المورد النفيس.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا البحث فإنه يمكن تلخيص محتواه في مختلف جوانبه في النتائج التالية :

1- التسعيرة الحالية المطبقة بالنسبة للمتر المكعب من الماء ما تزال بعيدة عن السعر الحقيقي الذي تتحمله الخزينة العمومية للدولة. فسعر الماء الشروب المفوتر للجزائريين لا يعكس الكلفة الحقيقية لحشد و معالجة و توصيل المياه إلى المستهلك ، حيث لا يتعدى متوسط ما يدفعه المواطن الجزائري للحصول على الماء الشروب (19 دج / م^3) على المستوى الوطني، في حين أن السعر الحقيقي لخدمات المياه (تكلفة خدمات المياه) على المستوى الوطني يقدر بـ (29 دج / م^3) عندما يتضمن فقط تكاليف الاستغلال . و إذا أضيفت له تكاليف تجديد و تطوير الهياكل و المنشآت المائية و تكاليف الاستثمار الأخرى فإن الثمن سيرتفع أكثر.

2- ترتبط أسعار المياه أيضا بمعدلات نمو تسعيرات الكهرباء ، فهذه الأخيرة مرشحة للارتفاع في السنوات المقبلة ، و إذا بقيت أسعار بيع الماء على حالها دون زيادة في المستقبل فإن خسائر الجزائرية للمياه ستكون أيضا مرشحة للارتفاع أكثر مستقبلا .

---

* - يؤكد مسؤولو وزارة الموارد المائية ، أن تحلية مياه البحر تكلف 48 دج / م^3 ، و أن تكلفة المتر المكعب من المياه تقدر بـ 120 دج في الولايات الجنوبية و 200 دج لبعض المناطق الجبلية كمنطقة تيزي وزو، و أن الدولة تتكفل بدفع الفارق .

** - يعود سبب الارتفاع المستمر لأسعار معدات وأدوات إصلاح و صيانة الشبكات و التجهيزات إلى كثرة حدوث الإنفجارات في شبكة المياه الصالحة للشرب المتهرئة و كثرة إصلاحها ، و كذلك نتيجة إلى سوء الآلات و المعدات وكثرة إصلاحها و صيانتها .

*** - يجب أن تعكس التسعيرة حقيقة تكاليف الإنتاج مع مراعاة قدرة الفقراء والفئات المحرومة و ذوي الدخل المحدود الحصول على حصتهم من المياه النقية.

3- - تمثل التسعيرة الحالية لبيع الماء عائقا، فهي لحد الآن مدعمة من طرف الدولة التي تتحمل الفارق بين التكاليف الحقيقية و ما يدفعه المشترك . و تبقى هذه التسعيرة لحد الآن غير كافية ، و غير اقتصادية ، و لا تعكس التكاليف الحقيقية للماء، و تجعل كل المؤسسات المكلفة بإنتاج وتوزيع الماء عاجزة ، غير قادرة على تغطية تكاليف الأنشطة التي يتكلفون بها .

التوصيات:

على ضوء ما خلصت إليه الدراسة من نتائج فإنه يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي :

1 - إن إعادة النظر في السعر الحالي للماء و ضبطه ليتلاءم مع تكاليف الإنتاج أصبح ضروريا إذا أردنا أن تعمل شبكاتنا بصفة جيدة و محاربة التبذير، و ترشيد و عقلنة استهلاك الماء ، و انطلاق المشاريع للمحافظة على هذا المورد النفيس.

2 - يجب الاتصال بجمهور المستهلكين لشرح الحاجة إلى رفع الأسعار ، و لشرح الخطوات التي يمكن للمستهلكين إتباعها للإبقاء على الكميات المستهلكة من المياه منخفضة . و لتجنب حدوث فوضى في القطاعات الاستهلاكية قد تنعكس على مستوى الإنتاج و أسعار السلع الاستهلاكية نتيجة رفع الأسعار المفاجئ للمياه ، ينصح برفع الأسعار بصورة تدريجية ، فمتى أدرك المستهلكون أن المياه ستكون ذات سعر أعلى في السنوات القادمة ، فسيكون لديهم الوقت الكافي لتعديل أنماط استخداماتهم للمياه و التكيف مع الأوضاع المستجدة .

3- يجب تعميم العدادات على كل المستهلكين للمياه وضرورة تحديد سعر معقول للمياه يجعل المستهلكين يحسبون الكمية التي يرغبون في استهلاكها ، و يقللون من طلبهم عليها ، و يوفرون بذلك كميات من المياه . و لذلك يجب إعادة النظر في تسعيرة المياه الحالية و ضبطها لتتلاءم مع تكاليف الإنتاج مع مراعاة و الأخذ بعين الاعتبار حق الفقراء و الفئات المحرومة و ذوي الدخل المحدود في الحصول على حصتهم من المياه النقية . و نقترح هنا إدخال إعانات حكومية على استهلاك الشريحة الأولى " الشريحة الاجتماعية " للفئة الأولى من المستعملين للمياه (المنازل) ، حيث تمنح هذه الإعانة للأسر الفقيرة و ذوي الدخل الضعيف . أما بالنسبة للشرائح و الفئات الأخرى ، فيجب أن يعكس السعر تكلفة الماء الحقيقية.

4 - فيما يخص شريحة الاستهلاك الأولى (القسط الأول من فئات المستعملين للماء) و التي تسمى " شريحة اجتماعية " ، فإننا نرى أنه يستحق إعادة النظر فيها ، فالكثير من الأسر في بلادنا تتقاسم نفس السكن أو البيت (تعيش تحت سقف واحد) و بالتالي تستعمل عداد مياه واحد مشترك ، و هذا يؤدي إلى إخراجها من شريحة التسعيرة الاجتماعية ، بحيث في نهاية المطاف تدفع ثمن الماء أغلى مما تدفعه الأسر الثرية التي تعيش وحدها . هذه الحالة تشوه مبدأ التسعيرة الاجتماعية ما دام أن العدادات ليست متمايزة حسب مستوى دخل المستعملين و عدد الأشخاص في المسكن الواحد.

5- إن مبدأ العدالة و الإنصاف في توزيع و تسعير المياه أمر يتوجب الأخذ به من الناحية الإنسانية ، ففي المناطق الغنية يجب أن تكون تسعيرة المتر المكعب من المياه التي تزيد عن المتطلبات الأساسية للفرد أضعاف ما يمكن أن يدفعه الفرد في المناطق الفقيرة ذات الدخل المحدود. لأن الاستخدامات الإضافية للمياه في المناطق الغنية في أكثر الأحيان ، تكون بسبب امتلاك الأغنياء للمسابح الخاصة و نافورات المياه و ري الحدائق و غسل السيارات ... الخ .

في حين أن الزيادة في الاستخدامات في المناطق الفقيرة غالبا ما تكون لسد الاحتياجات أو نتيجة فرط الاستخدام غير المبرر بسبب الجهل و التخلف .

قائمة المراجع :

1- عبد الرافع عابد لحلو ، **" القيمة الاقتصادية للمياه "** ، في إليسار بارودي ، عبد الرافع عابد لحلو ، بيومي عطية ، **" إدارة الطلب على المياه : السياسات و الممارسات و الدروس المستفادة من منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا "**(ط1، بيروت، لبنان: الدار العربيـة للعلوم 2006).

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **" تقرير التنميـة البشريـة للعام 2006 ، ما هو ابعد من الندرة : القوة و الفقر و أزمة المياه العالمية "** (الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2006).

3- ضياء الدين القوصي ، **"تسعيرة المياه"** ، مجلة **" الماء والنماء "** (العدد 13 ، وزارة الموارد المائية والري المصرية ، وحدة الإعلام المائي، فيفري 2004).

4- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، **" إدارة الطلب على المياه "** (الأمم المتحدة ، نيويورك 2002) .

5- محمود الأشرم ، **" اقتصاديات المياه في الوطن العربي و العالم "** (ط1 ؛ بيروت ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001) .

6- وزارة الموارد المائية الجزائرية، وثائق داخلية غير منشورة.

7- هاني أحمد أبو قديس **" استراتجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية "** (العدد 93 ؛ أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2004).

8- Articles 10-12 et 17 du décret exécutif N°05-13 du 28 Dhou el kaada 1425 correspondant au 09 Janvier 2005 fixant les règles de tarification des services publics d'alimentation en eau potable et d'assainissement ainsi que les tarifs y afférents.

9- Boukhari S , Djebbar Y, Abida H , **« Prix Des Services De L'eau En Algérie , Un Outil De Gestion Durable »** , 4éme Conférence Internationale Sur Les Ressources En Eau Dans Le Bassin Méditerranéen , L'Hôtel Aurassi - Alger 22-23 Mars 2008 .

10- Système Euro-Méditerranéen d'information sur les savoir-faire dans le Domaine de l'eau , **« Approvisionnement En Eau Et Assainissement Au Niveau Local : Rapport par pays, Algérie »** , Novembre 2005.